

الرسم على القيمة المضافة وتأثيره على القطاع الصناعي في الجزائر

- خلال الفترة 1995-2018 -

**The value-added tax and its impact on the industrial sector in Algeria
During the period 1995-2018**العقون زهرة^{1*}، فكارشة سفيان²¹المخبر: مقالة وتسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة: جامعة البليدة 02، الجزائر، ez.laggoun@unv-blida2.dz²المخبر: مقالة وتسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة: جامعة البليدة 02، الجزائر، Riadreda@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/10/27

تاريخ الاستلام: 2021/09/16

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الرسم على القيمة المضافة ومدى تأثيره على قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018) باستخدام التكامل المشترك ونموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية لغرانجر، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: هل للرسم على القيمة المضافة تأثير على قطاع الصناعة في الجزائر؟

حيث توصلنا إلى أن السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى وقد اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي من أجل استيعاب الإطار النظري، وباستخدام برنامج Eviews9 في الجانب القياسي، كما توصلنا من خلال الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل متزامن واحدة على الأكثر بين المتغيرات وهناك علاقة سببية ذات اتجاه من الصناعة إلى الرسم على القيمة المضافة.

الكلمات المفتاحية: الرسم على القيمة المضافة، قطاع الصناعة، نموذج شعاع الانحدار الذاتي، سببية غرانجر.

تصنيف JEL: H71. L52. O41

Abstract:

This research paper aims to study the value-added tax and its impact on the industrial sector in Algeria during the period (1995-2018) using co-integration model, vector autoregressive model VAR, and Granger's causality test, by posing the following proposal: Does the value-added tax have an impact on Industry sector in Algeria?

We found that the two series are stationnary in the first order and we have adopted the descriptive analytical method in order to understand the theoretical framework, and by using the Eviews9 program in the econometric aspect. We also found through the econometric study that there is a co-integration relationship between the variables and there is a causal relationship where the direction of the relationship is from industry to value added tax.

Keywords: value-added tax, industry, vector autoregressive model, Granger causality.

JEL Codification: H71. L52. O41.

1. مقدمة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة أحد مكونات النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات نتيجة المشاكل التي عرفها النظام السابق للرسوم على رقم الأعمال من حيث تعقده مما جعل قانون المالية لسنة 1991 يدخل الرسم على القيمة المضافة (TVA) بدلا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، ويمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة بما يمكنه من تحقيق إيرادات كبيرة للخرينة العمومية، أنشئ في الجزائر بموجب قانون 90-39 المؤرخ في 1990/12/31 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1991 وبموجب القانون 91-25 المؤرخ في 1992/12/18 والمتعلق بقانون المالية 1992 دخلت هذه الرسوم حيز التنفيذ. يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعية أو تجاريا أو حرفيا، إذ أنه عند فرض الرسم على القيمة المضافة على الصناعة يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى استفادة الدولة من العائد الاقتصادي والمتمثل في تشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعا لخطة النمو الاقتصادي وفي ظل هذا أصبح الرسم على القيمة المضافة أداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية وتنمية الصناعة من جهة و عقلنة الجباية الخاصة بالمؤسسات الصناعية من جهة أخرى، مما دفعنا ل طرح الإشكالية التالية:

هل للرسم على القيمة المضافة تأثير على قطاع الصناعة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ يؤثر الرسم على القيمة المضافة على قطاع الصناعة في الجزائر.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرسم على القيمة المضافة وقطاع الصناعة.

منهجية الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة على إشكالية الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة والذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها، بهدف استيعاب الإطار النظري.

أما في دراسة الحالة فيتم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام برنامج EVIEWS9 الذي يتيح تحليل وقياس واختبار تأثير الرسم على القيمة المضافة على قطاع الصناعة في الجزائر.

للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور :

- ماهية الرسم على القيمة المضافة،
 - ما هو واقع قطاع الصناعة في الجزائر،
 - دراسة قياسية لمدى تأثير الرسم على القيمة المضافة على قطاع الصناعة في الجزائر.
- أهمية الدراسة : يستمد البحث أهميته من الاعتبارات التالية:

- الرسم على القيمة المضافة يخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- الدور الذي يؤديه الرسم على القيمة المضافة TVA هو كثافة إيراداته وشفافيته.

- أهمية المكانة التي يحظى بها TVA في الهياكل الضريبية تمتعه باتساع وعائه ويفرض على مراحل الإنتاج المتعددة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ التعرف على الرسم على القيمة المضافة المطبق في الجزائر.
- ✓ التعرف على واقع الصناعة في الجزائر ومدى أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ دراسة وتحليل تأثير الرسم على القيمة المضافة في تحقيق نمو وتطور الصناعة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018.

2. ماهية الرسم على القيمة المضافة

1-2 تعريف الرسم على القيمة المضافة

أسس هذا الرسم بموجب الإصلاح الجبائي لسنة 1992، الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS/TUGP، وهو رسم إجمالي على الاستهلاك، يمس العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري، ويخضع كذلك لهذا الرسم قطاع البنوك والتأمين وهو رسم يطبق على القيمة المضافة خلال كل طور من أطوار العملية الاقتصادية أو التجارية، لذا يعتبر كل من المنتجين والتجار والمستوردين وكذا تجار التجزئة خاضعين لهذا الرسم (عطاري إبراهيم، 2006، صفحة 04).

2-2 خصائصه: يتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية: (عبد الهادي مختار، 2015-2016، الصفحات 144-145)

- ضريبة غير مباشرة: بمعنى أنها تفرض عند واقعة حدوث الاستهلاك أي عند إنفاق الدخل و بالتالي فإن المستهلك النهائي هو من يتحمل عبئها بإقدامه على شراء سلعة أو انتفاع بخدمة خاضعة لهذا الرسم؛

- ضريبة عادلة وحيادية: وتتمثل العدالة في توزيع العبء الضريبي على مراحل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وفقا للقيمة المضافة في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها، ويتمثل الحياد في معاملة مختلف الخاضعين لها معاملة واحدة دون تمييز؛

- ضريبة ذات رقابة ذاتية: ويستخدم فيها أسلوب الرقابة الذاتية في عمليات الربط والتحصيل فأسلوب الرسم على القيمة المضافة يراقب نفسه بنفسه، حيث أن مبيعات المنتج هي مشتريات تاجر الجملة، وحتى يستطيع كل منهم أن تخصم من الضريبة المستحقة على مبيعاته قيمة الضريبة المدفوعة على مشترياته، لابد على كل منهم أن يقوم بتسجيل قيمة المبيعات والمشتريات في الفاتورة الضريبية، حتى يستطيع أن يحصل على قيمة الضريبة التي دفعها سابقا على مشترياته من قيمة الضريبة الواجب دفعها عند البيع؛

- ضريبة سهلة وبسيطة: فهي تحتوي على مجموعة من الإجراءات البسيطة التي تسهل التعامل بين الخاضعين لها من جهة وبين الإدارة الضريبية من جهة أخرى؛

- ضريبة عينية: حيث أنها تفرض على السلع والخدمات دون مراعاة الظروف الشخصية للمكلفين بها كما أنها لا تفرق بين السلع المصنعة محليا أو تلك المستوردة؛

- ضريبة قيمية أو نوعية: بمعنى أنها تفرض بنسبة مئوية من قيمة السلعة أو الخدمة.
- 3-2 مميزاته: يتميز الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) بما يلي (لخضرعيرات، 2018، صفحة 140):
 - حصيلة هذا الرسم تكون كبيرة جدا، لا سيما في حالة الانتعاش الاقتصادي، وتراجع نسبة البطالة، وإقبال المواطنين على الاستهلاك بشكل واسع؛
 - هو ضريبة غير مباشرة تفرض بمناسبة إنفاق الدخل أو رأس المال؛
 - من مميزاته كذلك، أن تكون قيمته متضمنة في سعر السلعة، أي أن المستهلك يدفع قيمة السلعة متضمنا فيها قيمة الرسم؛
 - يتحمل عبأها المستهلك في نهاية المطاف؛
 - هي ضريبة شاملة، بمعنى أنها تفرض على السلع المنتجة محليا، وكذلك السلع المستوردة.
- 4-2 مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:

يقصد بمجال التطبيق العمليات أو الأشخاص الخاضعين لهذا الرسم، الذين تتوفر فيهم المواصفات التي نص عليها القانون، بحيث تنقسم العمليات الخاضعة لهذا الرسم إلى قسمين:

 - منها ما يخضع للرسم (T.V.A) وجوبا؛
 - ومنها ما يخضع للرسم (T.V.A) اختيارا.
- 1-4-2 العمليات الخاضعة وجوبا: هذه العمليات تتمثل في (قانون الرسم على رقم الأعمال، 2021، صفحة 04)
 - المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.
 - الأشغال العقارية.
 - المبيعات والتسليمات على الحال الأصلي، من المنتجات أو البضائع الخاضعة للضريبة المستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين.
 - العمليات التي يقوم بها تجار الجملة.
 - التسليمات لأنفسهم :
- أ- للعمليات تثبيت القيم المنقولة التي يقوم بها الخاضعون للرسم .
- ب- الأملاك غير تلك المثبتة التي يقوم بها الخاضعون للرسم، لأنفسهم، لتلبية حاجياتهم الخاصة أو حاجيات مستثمراتهم، على ألا تستعمل هذه الأملاك لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أو تكون معفاة طبقا للمادة 9 .
- بيعا لعقارات أو المحلات التجارية التي يشترونها الأشخاص باسمهم وذلك بصفة اعتيادية أو عرضية قصد إعادة بيعها.
- العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء أو بيع الأملاك العقارية أو المحلات التجارية.
- عمليات تجزئة الأراضي لأجل البناء وبيعها.
- عمليات بناء وبيع العمارات المنجزة في إطار نشاط الترقية العقارية، وكذا بناء السكنات الاجتماعية.

- المتاجرة في الأشياء المستعملة غير الأدوات و المكونة كليا أو جزئيا من البلاتين أو الذهب أو الفضة أو من أحجار كريمة طبيعية و كذا التحف الفنية الأصلية والأدوات القديمة.
- نشاطات التجارة المتعددة.
- العمليات المحققة في إطار ممارسة المهنة الحرة التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون والشركات باستثناء العمليات ذات الطابع الطبي و شبه الطبي و البيطري.
- الحفلات الفنية، الألعاب و التسلية.
- خدمات الهاتف و التيليكس و الانترنت التي تؤديها إدارة البريد و المواصلات.
- عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى و نشاطات التجارة المتعددة و كذا التجارة بالتجزئة باستثناء العمليات التي يقوم المكلفون بالضريبة الخاضعون للنظام الجزائي.
- العمليات التي تنجزها البنوك و شركات التأمين.
- عمليات البيع المنجزة الكترونيا.

2-4-2 العمليات الخاضعة للاختيار: هي العمليات التي توجد من حيث المبدأ خارج نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة، ولكن يجوز للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقع نشاطهم التجاري خارج الرسم أن يختاروا بناء على تصريح منهم، لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة على أن يزودوا بسلع أو خدمات (قانون الرسم على رقم الأعمال، 2021، صفحة 05)

- للتصدير.
- للشركات البترولية.
- للمكلفين بالرسم الآخرين.
- المؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء، المنصوص عليه في المادة 42 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

5-2 الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة

أما فيما يخص الإعفاءات في مجال الرسم على القيمة المضافة فيمكن التطرق لأهم الإعفاءات المنصوص عليها في المادة الثامنة و التاسعة من قانون الرسم على رقم الأعمال (قانون الرسم على رقم الأعمال، 2021، صفحة 06)

- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
- عمليات البيع الخاصة بالخبز و الدقيق الاختبار المستعمل في صنع هذا الخبز و الحبوب المستعملة في صنع هذا الدقيق، و كذا العمليات الخاصة بالسמיד.
- عمليات البيع الخاصة بالمنتجات الصيدلانية الواردة في المدونة الطبية.
- عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية.
- الفوائد التأخيرية الناجمة عن تنفيذ الصفقات العمومية المرهونة لصالح صندوق ضمان الصفقات العمومية.

- العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذين يقل رقم أعمالهم الإجمالي عن مبلغ 15000000 دج أو يساويه (قانون رقم 14-19 ، 2019 ، صفحة 06)

6-2 عمليات الحسم المرتبطة بالرسم على القيمة المضافة: نصت المادة (29) من قانون الرسم على القيمة المضافة على أنه "يكون الرسم على القيمة المضافة المذكور في الفواتير، أو البيانات أو في وثائق الاستيراد، والمثقل للعناصر المكونة لسعر عملية خاضعة للضريبة، قابلاً للحسم من الرسم الواجب تطبيقه على هذه العملية." وعليه فإنه يمكن لأي شخص خاضع للرسم على القيمة المضافة أن يستفيد من حق خصم الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع على المشتريات من الرسم المستحق على المبيعات، وهذا حسب الشروط التالية (لخضر عبيرات، 2018، صفحة 144):

- يجب أن تتم العملية من طرف شخص خاضع للرسم على القيمة المضافة.
 - يجب أن يكون الرسم القابل للاسترجاع مسجلاً في فاتورة الشراء.
 - يجب احترام المواعيد الزمنية لاسترجاع الرسم.
 - لا يكون الخصم مقبولاً إلا إذا استعملت المواد، المنتجات، الأشياء أو الخدمات في عملية خاضعة للرسم فعلاً، بعد تحويلها أو بدون ذلك.
- 7-2 معدلات الرسم على القيمة المضافة:

لقد خضعت معدلات الرسم على القيمة المضافة لعدة تعديلات بموجب قوانين المالية المتعاقبة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر للفترة (1992-2017)

2017	2001	1997	1995	1992	قوانين المالية المعدلات
%9	%7	%7	%7	%7	المعدل الخاص بالمخفض
ملغى	ملغى	%14	%13	%13	المعدل المخفض
%19	%17	%21	%21	%21	المعدل العادي
ملغى	ملغى	ملغى	ملغى	%40	المعدل المرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات: 1992 – 1995 – 1997 – 2001 – 2017.

3 واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعة من بين القطاعات المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد ، حيث أصبح قطاع الصناعة مساهم في الناتج المحلي الإجمالي فكلما كانت هذه المساهمة كبيرة جعل من قطاع الصناعة قويا ومستقل عن قطاع المحروقات وبالتالي يكون الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة.

1-3 مميزات القطاع الصناعي في الجزائر: تتصف الصناعة في الجزائر بجملة من الخصائص وتتجلى في النقاط التالية (بوعقل مصطفى، 2017، صفحة 153):

- ضعف الإنتاج الصناعي : لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ، لا تتعدى 13% وتأتي في المرحلة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعات الاستخراجية و قطاع الخدمات و التجارة ، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها أن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية ، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة .
- ضعف الأداء و انخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح ...) و أداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، و تتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء و انخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية .
- الحماية و ضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت الصناعة الجزائرية في إطار سياسة حمائية شبه مطلقة ، و انحصرت عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين ، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخرداخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج و تحسين نوعيته ، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها .
- العلاقة مع السوق الخارجية : إن التوسع في السياسة التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية و بخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة ، قد زاد من حجم الواردات ، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية و التجهيزات و المساعدة الأجنبية .
- ارتفاع كلفة الإنتاج و عدم الاهتمام بالنوعية : تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية ، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ، و حتى المنافسة في السوق الداخلية .
- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق ، و خاصة في خلق سلع و خدمات جديدة .
- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي : تتميز الصناعة الجزائرية بتكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة ، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج ، و إن حدث و حصل ذلك فإنه تطلب تغييرات كبيرة و مكلفة ، و هذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير

2-3 أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد :

تتجلى أهمية القطاع الصناعي من خلال الأهداف التالية (كبداني محمد، 2012، صفحة 45):

- المساهمة في علاج مشاكل البطالة ، حيث يؤدي نموها إلى توفير فرص عمل ، كون غالبية البلدان النامية تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرة أو مقنعة أو اختيارية.
- المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في البلدان النامية ، مما يرفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لتجنب البلد التعرض لتقلبات

أسعارها أو تقلب الطلب الخارجي عليها، حيث موجات الكساد أو الرواج الذي تشهده البلدان المتقدمة من حين لآخر ينعكس على طلبها لتلك المواد، كما أن معدل نمو الطلب الخارجي على بعض المواد الأولية (باستثناء البترول) يميل للانخفاض بسبب اعتماد الصناعة لديها على التحديث التقني والتكنولوجي.

- يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.
- يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى نمو القطاعات الأخرى، مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها، حيث يمدّها بمستلزمات الإنتاج مثل الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها فيه.
- المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي وعلاج عجز الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.

3-3 المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي:

أعطت الجزائر منذ استقلالها أولوية للقطاع الصناعي على اعتبار أن التصنيع هو الطريق الرائد لتحقيق التنمية وعلى الرغم من هذا الاهتمام إلا أن المنتجات الصناعية كانت موجهة حصريا في الأسواق الداخلية هذا ما جعل من القطاع الصناعي يواجه العديد من المشاكل ونذكر منها (بودراما، 2017، صفحة 10):

- 1- المشاكل المتعلقة بالمستلزمات و المدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:
 - المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: وتسجل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية تتراوح ما بين 50% و 70% على أقل تقدير.
 - المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدا أو صيانتها ، فأغلبها يعود إلى السبعينيات والثمانينيات.
- 2- مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف وتمثل:
 - محدودية نتائج برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية، واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد.
 - إن عملية تخفيض العملة الوطنية بأكثر من 47% في أبريل 1994 مما نتج عنها ارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية خاصة قطع الغيار والمواد الأولية بسبب ارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية ، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية.
 - الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية.
- 3- مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي ومن أهمها:
 - المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة المستوردة.
 - لقد دأبت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير نظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

4- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي وتتمثل:

- عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيدة عن توافر المواد الأولية، أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية.

- اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح في اليد، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يزال ضعيف وبعيدا عن احتياجات الصناعة.

5- مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي ومن أهمها :

- تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة وضعف التخصص.

- عدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج ، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام به.

4 دراسة قياسية لتأثير الرسم على القيمة المضافة على قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1995-2018):

يستعرض هذا الجزء دراسة قياسية تهدف إلى تحديد ما إذا كان للرسم على القيمة المضافة أثر ايجابي على قطاع الصناعة في الجزائر منذ 1995 إلى غاية 2018 بالاعتماد على برنامج Eviews ، كما تم الاعتماد على بيانات سنوية من عدة مصادر لكل من السلسلتين منها : الديوان الوطني للإحصائيات على المواقع التالية – www.ons.dz – www.mf.gov.dz، المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات 2019، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2019.

1-4 النموذج المستخدم والمتغيرات المستعملة في الدراسة: لقد تم تقدير نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين

الرسم على القيمة المضافة والصناعة في الجزائر وقد أخذ الشكل التالي : $IND=F(TVA)$ يعتمد هذا النموذج على الرسم على القيمة المضافة كمتغير واحد مفسر لنمو الصناعة مع إهمال باقي المتغيرات

التي ستدخل ضمن بواقي النموذج ، ويصبح نموذج القياسي من خلال المعادلة: $IND=\alpha+\beta TVA+\epsilon t$

IND يمثل قيم الصناعة (مليار دج) ، TVA تمثل الرسم على القيمة المضافة (مليار دج)

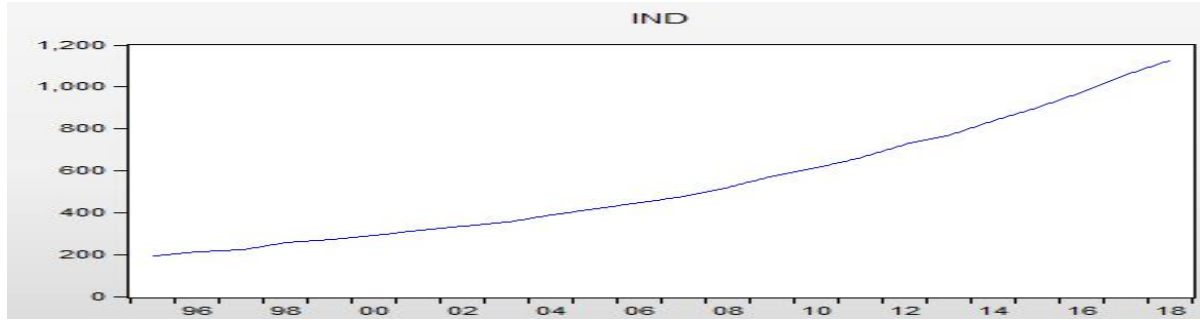
ϵt تمثل خطأ التحديد ، α ، β تمثل معاملات النموذج

2-4 عرض النتائج مع التحليل:

1-2-4 التعريف بمتغيرات الدراسة : كل نموذج قياسي يستعمل لتفسير ظاهرة ما يجب أن يستخدم متغير تابع ومتغير مفسر.

✓ المتغير التابع : وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو قيم الصناعة خارج المحروقات ، ويرمز له بالرمز Ind معبر عنه بمليار دج والشكل الآتي يوضح لنا تطوره خلال فترة الدراسة

الشكل رقم 01: منحنى تغير Ind

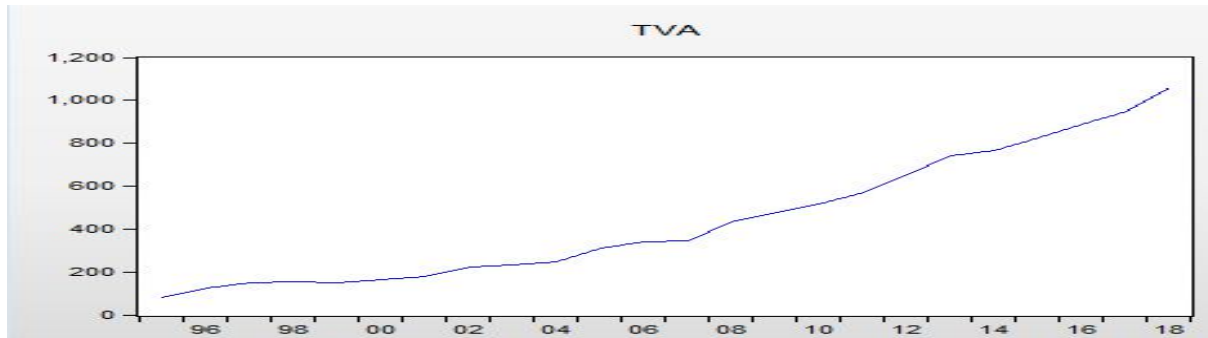


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الرسم أن السلسلة في تزايد مستمر بوتيرة عالية خلال فترة الدراسة من 1995 إلى 2018 وهذا ما يوحي بتطور الصناعات خارج قطاع المحروقات خلال مجال الدراسة للحد من التبعية النفطية

✓ المتغير المستقل: وهو المتغير المفسر للظاهرة المدروسة، والمتمثل في دراستنا بمتغير واحد وهو قيمة الرسم على القيمة المضافة، ويرمز له بالرمز TVA والمعبر عنه بمليار دج والشكل الآتي يوضح لنا تطوره خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم 02: منحنى تغير TVA



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الرسم أن السلسلة في تزايد مستمر بوتيرة متذبذبة ففي السنوات الأولى كانت متزايدة بنسب قليلة إلى سنة 2007 ثم بدأت بالارتفاع بنسب كبيرة إلى سنة 2018 وذلك راجع إلى زيادة عدد المكلفين القانونيين بها فهي تتميز بالحياد ولا تؤثر على نتيجة المؤسسة.

2-2-4 تحليل نتائج الاختبارات القياسية:

أ- اختبار الإستقرارية للمتغيرات: من أجل اختبار متغيرات السلاسل الزمنية (موضحة في الملحق 1) تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة UnitRoot Test لديكي فولر المطور ADF و فيليبس بيرون PP عند مستوى معنوية 5% والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ADF و PP

اختبار PP				اختبار ADF				المتغيرات
الفروق الأولى		المستوى		الفروق الأولى		المستوى		
ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	ثابت	
0.0012	0.68	1	0.99	0.0012	0.99	1	1	IND
0	0.15	1	1	0.02	0.85	0.96	1	TVA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول أن السلسلتين الصناعيتين والرسم على القيمة المضافة استقرتا في الفرق الأول وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه فالمتغيرتين تكاملتا من نفس الدرجة (1)،

ب- تحليل التكامل المتزامن: بما أن المتغيرتين تكاملتا من نفس الدرجة (1) يمكننا الحديث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بينهما وهذا ما يؤدي بنا إلى إجراء بعض الاختبارات الإحصائية للتأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وفي هذا الصدد تعد اختبارات Johansen الأنسب للدراسة لأن هذا الاختبار يتناسب مع العينات الصغيرة ومنه يجب أولاً تحديد درجة التأخير أو تحديد فترات الإبطاء الزمني.

ت- تحديد فترات الإبطاء الزمني: قبل تقدير نموذج VAR ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج بالاستعانة باختبار (VAR Lag Order Selection Criterion) والذي يركز على معياري Akaike و Schwarz لتحديد طول فترة التخلف المثلى في النموذج يجب اختيار القيم الصغرى للمعيارين

الجدول رقم 03: تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-172.0624	NA	310765.7	18.32235	18.42177	18.33918
1	-157.2414	24.96161	99995.48	17.18331	17.48155	17.23378
2	-153.5163	5.489689	105013.6	17.21224	17.70931	17.29636
3	-144.9921	10.76741*	68387.67	16.73601	17.43191	16.85378
4	-136.1189	9.340127	44882.09*	16.22305*	17.11778*	16.37447*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

درجة التأخير التي تعطي أقل قيمة ل Schwarz و Akaike هي الدرجة أربعة أي عدد درجات التأخر في النموذج VAR هو 4.

ث- نتائج اختبار Johansen "للتكامل المتزامن:

الجدول رقم(04): نتائج اختبار Johansen "للتكامل المتزامن

فرضيات عدد علاقات التكامل المتزامن Hypothesized No. of CE(s)	اختبار الأثر (Tarce Test)		اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue test)	
	إحصائية الأثر Trace Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية Critical Value 5%	إحصائية القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية Critical Value 5%
* None	9.718084	15.49471	7.217012	14.26460
At most 1	2.401071	3.841466	2.401071	3.841466

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

حسب نتائج اختبار الأثر (Trace Test) الموضحة في الجدول (4) أعلاه نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرتي الدراسة" عند مستوى معنوية 5% حيث القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة في المقابل نقبل الفرضية البديلة "وجود علاقة تكامل متزامن واحدة على الأكثر" إذ أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أقل من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية ، حيث نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test) جاءت مدعومة لنتائج اختبار الأثر لأن القيمة المحسوبة أقل من المجدولة يجبرنا على قبول الفرضية الصفرية (توجد على الأكثر علاقة تكامل متزامن واحد) وهذا ما يؤدي بنا إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR للمتغيرات حيث كونه متناسق في حالة كون المتغيرات غير مستقرة مع وجود علاقة تكامل متزامن ، وهدفه إبراز وتحديد شبكة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وليس تحديد قيمة المعلمات.

ج-تقدير نموذج VAR: أعطت نتائج تقدير النموذج لمتغيرين وتباطؤ أربعة (4)، المقدرات التالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/15/21 Time: 11:08
Sample (adjusted): 2000 2018
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DIND	DTVA
DIND(-1)	-0.069573 (0.25663) [-0.27110]	0.618945 (0.74354) [0.83243]
DIND(-2)	0.234729 (0.18615) [1.26095]	-0.502340 (0.53934) [-0.93139]
DIND(-3)	0.543492 (0.20348) [2.67103]	0.442537 (0.58954) [0.75065]
DIND(-4)	0.040333 (0.26479) [0.15232]	1.340252 (0.76718) [1.74698]
DTVA(-1)	0.075668 (0.07894) [0.95849]	-0.066890 (0.22873) [-0.29244]
DTVA(-2)	0.013485 (0.08353) [0.16144]	-0.367675 (0.24201) [-1.51927]
DTVA(-3)	0.094520 (0.08776) [1.07699]	0.142002 (0.25428) [0.55845]
DTVA(-4)	0.230512 (0.07971) [2.89182]	-0.264654 (0.23095) [-1.14593]
C	2.277408 (4.35508) [0.52293]	1.615001 (12.6180) [0.12799]
R-squared	0.934175	0.755544
Adj. R-squared	0.881515	0.559979
Sum sq. resids	496.2906	4166.082
S.E. equation	7.044789	20.41098
F-statistic	17.73969	3.863394
Log likelihood	-57.95570	-78.16761
Akaike AIC	7.047968	9.175538
Schwarz SC	7.495334	9.622904
Mean dependent	45.26316	48.00474
S.D. dependent	20.46613	30.76998

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

ويمكن استخلاص المعادلة التالية من الجدول أعلاه:

$$\begin{aligned} \text{DIND} = & 2.77408 - 0.069573 * \text{DIND}(-1) + 0.234729 * \text{DIND}(-2) + 0.543492 * \text{DIND}(-3) \\ & + 0.040333 * \text{DIND}(-4) + 0.075668 * \text{DTVA}(-1) + 0.013485 * \text{DTVA}(-2) + 0.094520 * \text{DTVA}(-3) \\ & + 0.230512 * \text{DTVA}(-4) \end{aligned}$$

R-squared=0.93

F-statistic=18.26

إحصائياً:- معامل التحديد R-squared جودة تفسير النموذج تقدر ب 93% وهي نسبة جيدة

-إحصائية فيشر المقدر ب 18.26 واحتماليتها هي أكبر من 0.05 وبالتالي المعنوية الكلية للنموذج غير جيدة

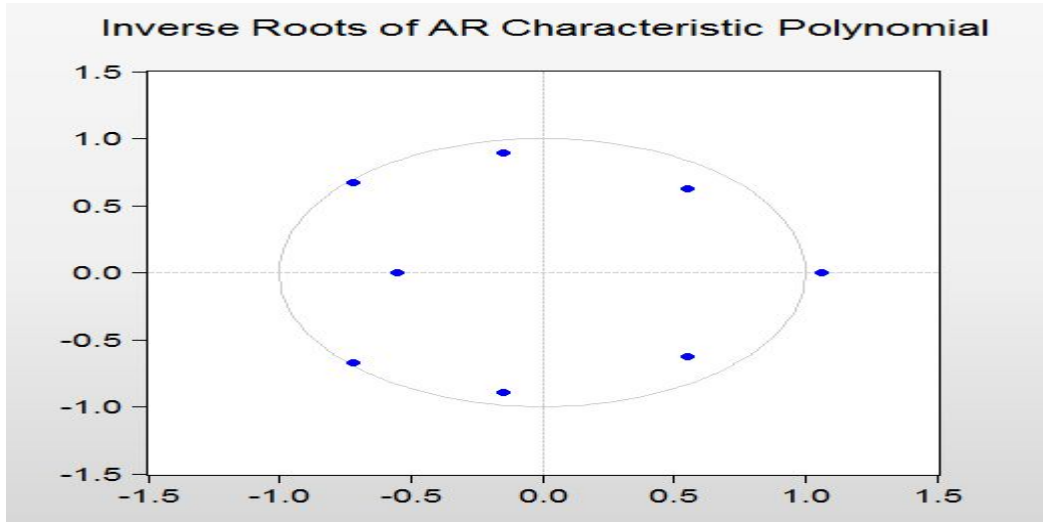
اقتصاديا- هناك علاقة عكسية بين نمو الصناعة وقيمتها المؤخرة الأولى (إشارة سالبة) وتعني أن ارتفاع نمو الصناعة خارج المحروقات في سنة يتوقع أن ينخفض في سنة مقبلة.

-هناك علاقة طردية بين الرسم على القيمة المضافة و الصناعة خارج المحرقات (إشارة موجبة) وهذا ما يعني أنه كلما ارتفعت الضريبة أدى بارتفاع الصناعة والعكس صحيح.

د- اختبار التشخيص : بعد القيام بعرض نموذج شعاع الانحدار الذاتي لا بد من اختبار صلاحيته كما يلي :

-دراسة استقرارية بواقي النموذج : للتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج نستخدم اختبار الجذور المتعددة والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 03 : اختبار استقرارية النموذج (اختبار الجذور المتعددة)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النقاط تقع تقريبا كلها داخل الدائرة ومنه النموذج VAR(4) مستقر

-دراسة الارتباط الذاتي بواقي النموذج: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي نستخدم اختبار (LM)

حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06 : نتائج اختبار (LM)

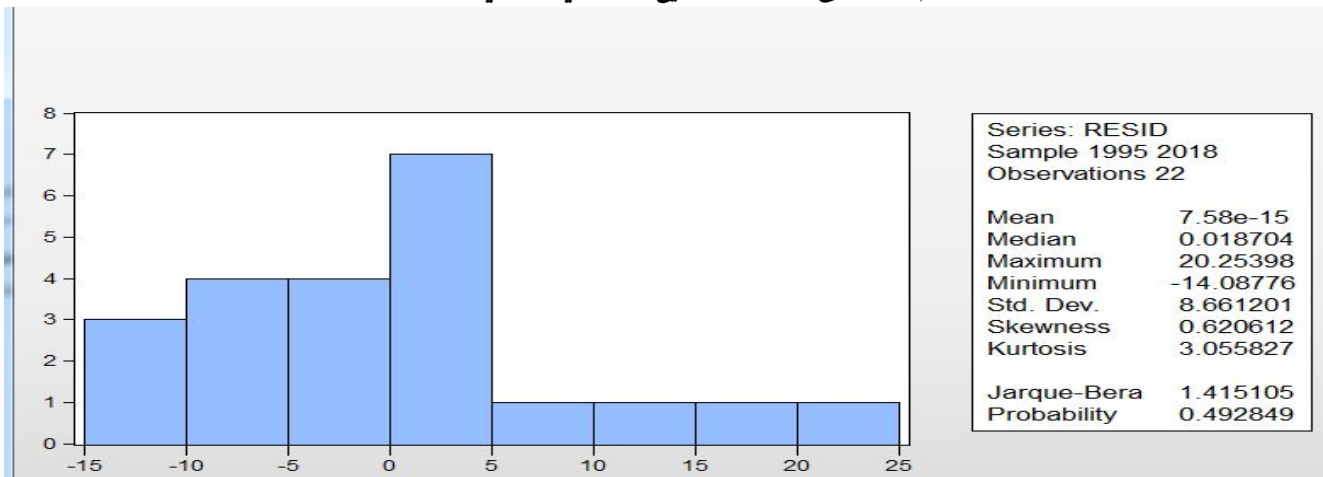
VAR Residual Serial Correlation LM T...		
Null Hypothesis: no serial correlation ...		
Date: 09/15/21 Time: 11:53		
Sample: 1995 2018		
Included observations: 19		
Lags	LM-Stat	Prob
1	4.241579	0.3743
2	1.368786	0.8496
3	6.302115	0.1777
4	8.247758	0.0829

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول أن الاحتمالية تساوي 0.08 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : يستخدم اختبار (Jarque-Bera) للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج ، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 04: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة احتمالية إحصائية Jarque-Bera=0.49 أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فهي تمثل صدمات عشوائية.

ذ-اختبار غرانجر للسببية Test De Causalité De Granger: يهدف إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الرسم على القيمة المضافة ونمو الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (1995-2018)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/15/21 Time: 12:03			
Sample: 1995 2018			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DTVA does not Granger Cause DIND	19	3.10126	0.0667
DIND does not Granger Cause DTVA		4.32501	0.0275

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من السطر الأول أن الاحتمالية $p=0.06$ من 0.05 وبالتالي فإن الرسم على القيمة المضافة لا تؤثر على قطاع الصناعة ، أما السطر الثاني فإن الاحتمالية $p=0.02$ أقل من 0.05 وبالتالي فإن قطاع الصناعة مسببة للرسم على القيمة المضافة.

5 الخاتمة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ذا أهمية بالغة فهو يحقق الشفافية والمرونة و يعتبر مورد هام يدر مداخل للخزينة العمومية فهو يهدف إلى تسهيل وتشجيع الاستثمارات من خلال تخفيض تكلفة هذه الاستثمارات عن طريق آلية الحسم ، كما أنه يحقق التوازن في الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات و تحفيز المؤسسات الجزائرية للمنافسة في الأسواق الخارجية وبالتالي الدفع بعملية التنمية وهذا ما تم استخلاصه في دراستنا هذه ، ومنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجانب النظري:

- رغم الجهود المضاعفة إلا أن الدولة لم تحقق الهدف وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وهذا راجع لضيق الوعاء الضريبي الذي فرضه الوضع الاقتصادي الريعي.
- يفرض الرسم على القيمة المضافة بنسبة من قيمة السلع والخدمات ويتحملها المستهلك.
- الرسم على القيمة المضافة هو ضريبة شاملة يفرض على السلع المحلية والمستوردة.
- يقوم الرسم على القيمة المضافة TVA على سهولة تمويل الميزانيات وتنفيذ المخططات المالية للدولة.
- تعتبر الصناعة كمحرك رئيسي لاقتصاد الدول وتؤدي إلى التقليل من هيمنة القطاع النفطي في تمويل الميزانية العامة.
- يؤدي قطاع الصناعة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

الجانب التطبيقي: بالنسبة للدراسة التطبيقية وجدنا أن :

- الرسم على القيمة المضافة يؤثر على قطاع الصناعة وأثبتنا نظريا بأنها يؤثر بطريقة غير مباشرة على نمو الصناعة أما قياسيا فوجدنا أنه يؤثر طرديا ما أثبتته تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الموضح في الجدول رقم 05 أي هناك علاقة طردية بين الرسم على القيمة المضافة وقطاع الصناعة..
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرسم على القيمة المضافة ونمو الصناعة ، وهو ما تم التوصل إليه خلال دراستنا لسببية غرانجر حيث وجدنا في دراستنا أن هناك سببية في اتجاه واحد وهو أن قطاع الصناعة مسبب للرسم على القيمة المضافة أي علاقة طردية كلما زادت الصناعة زادت TVA والتي يتحملها المستهلك بصفة نهائية.

الاقتراحات والتوصيات:- تقديم مساهمات حول تأهيل بعض الضرائب

- ضرورة انتهاج سياسة جبائية فاعلة لأجل اقتناص الفرص القطاعية المتاحة في قطاع الصناعة.
- توسعة الإعفاءات والامتيازات من أجل تطوير القطاع الصناعي عن طريق خفض أو إعفاء بعض الصناعات من بعض الضرائب
- توسيع الوعاء الضريبي ليشمل مصادر أخرى من الدخل أو أنواع أخرى من السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة
- العمل على رفع الوعي الضريبي للمكلفين بالضريبة على القيمة المضافة من خلال تخفيض معدلاتها لتمكينهم من الامتثال الطوعي لها والوفاء بالالتزامات الضريبية.
- جعل الرسم على القيمة المضافة يخدم الطبقة العريضة من خلال التوسع في إعفاء السلع الضرورية ورفعها على السلع الكمالية.

6 قائمة المراجع:.

- إبراهيم عطاري. (2006). الإصلاحات الجبائية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- لخضر عبيرات. (2017-2018). فعالية النظام الضريبي من خلال التحصيل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص نقود مالية وبنوك،. الأغواط: جامعة عمار ثليجي -الأغواط.
- مختار عبد الهادي. (2015-2016). الإصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر "أطروحة دكتوراه"،. جامعة تلمسان.
- مصطفى بودرامة، 2017. المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية ،. جامعة الشهيد محمد لخضر ، الوادي، العدد12/ جوان
- بوعقل مصطفى. (2017). واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر- دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان. مجلة دفاتر بوداكس ، العدد08 / سبتمبر
- كبداني محمد. (2012). ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة يوم 24/23 أبريل 2012 ، جامعة مستغانم، عنوان المداخلة: التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية.
- قانون الرسم على رقم الأعمال. (2021).
- قانون رقم 14-19 . (2019).

- الملحق 1: قيم الرسم على القيمة المضافة وقيم قطاع الصناعة في الجزائر للفترة (1995-2018) الوحدة : مليار دج.

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات المتفرقات
355.3	337.5	315.2	290.7	270.3	256.8	223.1	213.4	193.9	IND
233.9	223.4	179.2	165	149.7	154.9	148	125.06	80.75	TVA

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
729.5	664.2	616.6	577.0	519.5	479.8	449.4	418.2	388.1	IND
652	572.6	514.7	478.5	435.2	347.4	341.3	308.8	247	TVA

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
1130.3	1062	975.7	904.6	837.7	771.8	IND
1061.79	946	887.8	824.3	768.5	741.6	TVA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر التالية:

- www.mf.gov.dz

- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مكتب الإحصائيات 2019.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان، 2019.